جذور النظرية السياقية في تراثنا النحوي القديم

The roots of contextual theory in our ancient grammatical heritage

صالح حوحو

جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)،s.houhou@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/31 تاريخ القبول: 16/05/ 2023 تاريخ النشر: 2023/06/18

الملخص:

تعد النظرية السياقية من أهم و أحدث النظريات السياقية التي ظهرت في الدرس اللساني الحديث.

حيث نادى رائدها "فيرث" إلى ضرورة دراسة الكلمة أو الجملة أو النص في إطار السياق الذي يكون فيه، إذ لا معنى و لا فائدة من دراسة النص بعيدا عن السياق.

و قد حاولت في هذا المقال أن أجيب عن سؤال مهم كان كالآتي: هل يوجد للنظرية السياقية جذور في تراثنا النحوي العربي القديم؟

و قد كانت الإجابة بالإيجاب، حيث أكدنا بالأدلة المناسبة أن للنظرية السياقية جذور واضحة و معالم بينة في تراثنا النحوي القديم، و قد ظهر ذلك في عشرات المسائل النحوية مثل مسألة تقسيم الجملة و مسألة الإعراب، و مسألة الأدوات العاملة و غير العاملة.

كلمات مفتاحية: النظرية السياقية؛ التراث النحوي؛ المسائل النحوية؛ النظريات اللسانية؛ لسانيات النص.

Abstract:

The most important contextual theory and the most recent contextual theories that have emerged in the modern linguistic lesson.

Where pioneer "Firth" advocated the need to study the word orphrase in the text or context in which it is setting, as it has nomeaning and does notbenefit from study of the text out of context .

And I tried in this article to answer an important question was as follows: Is there atheory of contextual roots in the old grammar of Arabic heritage?

And that the answer is affirmative, where wepointed out that appropriate evidence for the theory of contextual clear roots and conscious monumentsto our heritage in the old grammar, and it appeared in dozens of grammatical questionssuch as the question of the division of wholesale and express delivery, and the question of working andnon-working implements.

Key words: contextual theory; grammatical heritage; grammatical issues; linguistic theories; Text linguistics.

المؤلف المرسل: صالح حوحو ، **الإيميل:** s.houhou@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تعد النظرية السياقية من أهم النظريات اللسانية المعاصرة التي جاءت تبحث في النص دراسة وتحليلا سواء كان ذلك النص شعرا أو نثرا و بالفعل فقد استطاعت هذه النظرية أن تحقق نتائج مبهرة غير متوقعة في مجالات لسانيات النص، حيث كشفت عن الكثير من الحقائق و أماطت اللثام عن أسرار النص التي طالما رام اللسانيون التوصل إليها من خلال المناهج البحثية الأخرى الأمر الذي أدى إلى سرعة انتشار النظرية السياقية، و توسعها في كل أنحاء العالم بشكل واضح وجلي لا مجال فيه للإنكار أو التجاهل.

و قد كان ذلك في رأينا راجع إلى سببين ؛ أن اللسانيين و منذ زمن بعيد دأبوا على إيجاد بديل بحثي يساعدهم على سبر أغوار النص و دراستهبشكل علمي ناجع، و ثانيهما تميز النظرية بسبب علاقتها بالنص و ارتباطها به بشكل مباشر جعلها تكون أقرب إليه من سواها، و على ضوء هذه المعطيات وجدنا السياقيين يلحون على أهمية نظريتهم و نجاعتها كلما اتيحت لهم الفرصة لذلك، و الذي نريد أن نؤكده في هذا المقام أن النظرية و مهما كانت من الأهمية بمكان أنها في الحقيقة لم تكن وليدة الصدفة و لا نتاج البحث المعاصر فحسب بل وجدنا لها جذورا و أصولا في التراث العالمي القديم سواء الغربي أو العربي، و نحب أن نورد في هذا الصدد هذا النص للباحث اللساني اللغوي " أحمد العلوي " حيث يقول: << كل قول يرجع بالضرورة إلى أقاويل قبله، فالقول "أ" لا يقوم إلا إذا كان قائما على قول هو "ب" و "ب" لا يقوم إلا إذا كان قائما على قول "ج" قبله، فإن اتبعناهذا المسلسل الاشتقاقي سنصل بالضرورة إلى قول أول >>.(أحمد، 1987، صفحة 1)

وعلى ضوء هذه العبارة، سنحاول البحث في جذور النظرية السياقية لنكشف عن علاقة هذه النظرية بالنص وإسهاماتها الكبيرة في الكشف عن أسراره و سبر أغواره. و قبل ذلك سنقوم بتحديد المفهوم اللغوي لكلمة السياق و بعدها سيكون الحديث عن النظرية السياقية نشأتها و تطورها و علاقتها بالنص و علاقة النص بالنحو ثم نعمد إلى الإجابة عن السؤال المحوري الذي خصصنا له هذا المقال و هو هل هناك جذور للنظرية السياقية في تراثنا النحوي العربي القديم؟

جاء في لسان العرب عن مادة "سوق" ما نصه: << السوق معروف و ساق الإبل، و غيرها يسوقها سوقا و سياقا، و هو سائق و سواق..... و قوله تعالى في سورة "ق"

الآية 21<< و جاءت كل نفس معها سائق و شهيد >>، قيل في التفسير: سائق يسوقها إلى محشرهاو شهيد يشهد عليها بعملها.. و ساقها و استاقها فانساقت، و أنشد "ثعلب":

لولا قريش هلكت معد

واستاق مال الأضعف الأشد

و سوقها كساقها، قال امرؤ القيس:

لنا غنم نسوقها غزار كأن قرون جلها العصى

و في الحديث: لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه، و في الحديث: و سواق يسوق: بهن أي حاد يحدو الإبل فهو يسوقهن بحدائه.

و قد انساقت و تساوقت الإبل إذا تتابعت، وكذلك تقاودت، فهي متقاودة، و في حديث "أم معبد" فجاء زوجها يسوق أعنزا ما تساوق، أي ما تتابع و المساوقة المتابعة كأن بعضها يسوق بعضا.

و ساق إليها الصداق و المهرسياقا، و أساقهو إن كان دراهم أو دنانير، لأن أصل الصداق عند العرب الإبل، و هي التي تساق فاستعمل في ذلك الدرهم و الدينار... و أساقه إبلا: أعطاه إياها يسوقها و ساق فلان من امرأته، أي أعطاها مهرها، و السياق المهر.. و السيقة ما اختلس من الشيء فساقه، و منه قولهم: إنما ابن آدم سيقه يسوقه الله حيث شاء، و قيل السيقة التي تساق سوقا. و يقال ولدت فلانة ثلاثة بنين على ساقواحدة، أي بعضهم على أثر بعض ليس بينهم جارية، و ولد لفلان ثلاثة أولاد ساقا على ساق، أي واحد في أثر واحد>>.(ابن منظور، 1990)

و من خلال النص السابق و غيره من النصوص التي اطلعنا عليها في أشهر المعاجم العربية القديمة و الحديثة اتضح لنا أن المعاني التي كانت تدور حولها مادة "سوق" من نحو " الانقياد و العرف و الحدو و الشدة و التتابع والانتظام والملك و النزع....."، كلها معاني بعيدة كل البعد عن المعنى الذي يؤديه لفظ السياق في اللسانيات الحديثة، غير أن هناك من حاول ربط معنى التتابع الموجود في مادة "سوق" بمفهوم السياق، يقول الدكتور "عبد النعيم خليل": << فحاصل هذه المعاني اللغوية التي ذكرتها لهذه المادة هو التتابع و السير و الانتظام في قطيع واحد و هو المعنى الحسي لهذه المادة و هو ما له علاقة قريبة جدا بمعنى السياق، و على ذلك فإذا قلت "سياق الكلمات" فإنني أعني تتابعها و سردها في

الجملة أو العبارة وهذا الاستخدام يعتبر استخداما مجازيا >>.(takhatub.blogopot.com/2009/06/4html) و هي مقاربة معنوية حسنة يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد و الذي نود أننؤكد عليه في هذا المقام هو أن معنى التتابع الموجود في مادة "سوق"شديد الارتباط بالمفهوم اللساني للسياق. كقولنا مثلا "ساق الحديث سرده و سلسله و تابعه، و كما تساق النوق و الغنم في قطيع أو طريق أو سياق واحد فكذلك يجب أن تتتابع المعاني و الكلمات في سياق واحد حتى تكون عبارة مفيدة أو جملة مفيدة أو نصا مفيدا.

و أما في معناه الاصطلاحي فقد ارتبط لفظ السياق دائما بالإطار الذي سيق فيه النص أو الجملة أو الكلمة، و بعبارة أخرى وضع مصطلح السياق للدلالة على الظروف التي أحاطت بالنص حين إنجازه، و هي جميع الظروف المتعلقة بالمرسل و الرسالة و المتلقي، و قد تبلور هذا المفهوم شيئا فشيئا إلى أن صار نظرية قائمة بذاتها، و قد أطلق عليها علماء الغرب النظرية السياقية، و على هذا الأساس راح اللسانيون الغربيون يولون اهتماما كبيرا للسياق و نظريته فعكفوا عليه بحثا و دراسة و تحليلا، وقد انتشر هذا الاهتمام في كافة أنحاء أوروبا بشكل عام و في العاصمة "لندن" بشكل خاص فقد:<< عرفت مدرسة لندن ما يسمى المنهج السياقي أو المنهج العملي و كان زعيم هذا الاتجاه "فيرث""ت 1960م" الذي تبلور اتجاهه فيما عرف باسم النظرية السياقية >>(خليل، 2007، صفحة 22).

و يمكن تلخيص نظرية "فيرث" في كونها تنظر إلى المعنى على أنه وظيفة في سياق، و هو ما عد تحولا في النظر إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأنه علاقة بين اللفظ و ما يحيل عليه في الخارج، أو في الذهن من حقائق و أحداث.

يرى "فيرث" أن الوقت قد حان للتخلي عن البحث في العنى بوصفه عمليات ذهنية كامنـة و النظر إليه على أنه مركب من العلاقات السياقية. و قد اقتبس نظريته السياقية عن العالم الأنثربولوجي "مالينوفسكي ب".

و هكذا صار الحديث في المدرسة السياقية عن مركب من اللفظ و المعنى في علاقته بغيره من المركبات التي يمكن أن يحل محله في نفس السياق، و قد أخذ "هاليداي"

مستويات التحليل اللغوي الثلاثة من مستويات الكلمة و الجملة و النص من "فيرث" بعد وفاته و كان منهجه إجمالا امتدادا و تكملة و تطوير المنهج "فيرث".

و بغض النظر عن مدى النجاح الذي حققه "هاليداي"، فإن مما لا ريب فيه أنه فتح آفاقا جديدة للبحث النصي و أعطى أهمية كبيرة في الدراسات اللسانية لا سيما فيما عرف بلسانيات "فيرث" الجديدة لعنصر السياق، و الأبعاد الوظيفية للغة(الغويل، 2011، صفحة 14).

لقد انصب اهتمام "فيرث" في نظريته تلك على شدة ارتباط معنى النص بالسياق العام الذي ورد فيه، إذ لا يمكن فهم أي نص إلا بعد الاطلاع على الظروف التي أحاطت به عند إنجازه حيث يلح "فيرث" على: << أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، فالمعنى عنده يفسر باعتباره وظيفة في السياق>>(عمر، 1993، صفحة 68).

ونحن عندما نشرع في دراسة أو تحليل نص أي نص فإنه سوف: << تحكمنا ظروف اللغة المكون منها هذا النص إضافة إلى البيئة التي ولد فيها و طبيعة كل من المنشئ و المتلقي>>(الغويل، 2011، صفحة 14). باعتبار أن لكل نص ظروفه الخاصة سواء البيئية أو الطبيعية أو اللغوية وهذا هو جوهر ما تعنى به النظرية السياقية.

ولا نترك هذا المقام حتى نشير إلى أن الروابط النحوية و الروابط الدلالية غير كافية لوحدها في تحقيق الاتساق النصي، فهناك الجوانب التداولية التي تساهم أيضا في تماسك النص و اتساقه، حيث أن تحديد معنى النص يرتبط في كثير من الأحيان بالسياق العام الذي ورد فيه فمدلولات السياق العام تعمل على ملء فراغات النص و الإجابة عن عديد التساؤلات التي تنشأ حول النص أو حول الظروف التي خلقته، ذلك ما يذهب إليه " هاليداي" و "رقية حسن " حين يؤكدان أن كل نص له سياق و النص بصفته يميز بالتماسك، فأية كلمة أو جملة بعد البداية – أي بداية النص – ترتبط بما سبقها و بالبيئة المحيطة(Halliday & Ruquaya, 1989, p. 48)' و في ذات الصدد يضيف الأستاذ " صبحي الصالح " قائلا: << إننا حينما نقول إن لإحدى الكلمات أكثر من معنى في وقت واحد إنما نكون ضحايا الانخداع إلى حد غير قليل:إذ لا يطفو في الشعور من المعاني التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعنيه سياق النص >>(الصالح، 1995، صفحة

306)، كما وجدنا " فيرث " يلح على أهمية السياق في التماسك النصي، حيث يرى أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات محددة واضحة(عمر أ.، 1988، صفحة 68)' و قبل هؤلاء جميعا نبه الإمام" الباقلاني " إلى ذلك بقوله: << إحدى اللفظتين قد تنفر في موضع و تزل عن مكان لا تزل عنه اللفظة الأخرى بل تتمكن فيه، و تعزب بجيرانها و تراها في مكانها و تجدها فيه غير منازعة إلى أوطانها و تجد الأخرى لو وضعت موضعها في محل نفار ومرمى شراد و نابية عن استقرار>>(بن الطيب، 1994، صفحة 188)، فالباقلاني و هو يلح على استدعاء السياق عند تحليل الكلمة، فمن باب أولى فإنه يجب استدعاء السياق عند تحليل أي نص.

لقد كان للغوي الفرنسي " فرديناند دو سوسير " صاحب النظرية اللغوية الاجتماعية اهتمام كبير بالدلالة و السياق، حيث أن الكلمة عنده أو الجملة أو النص شديد الارتباط بالسياق الذي وضع فيه فلا يمكن تفسير أو فهم أي نص إلا بالرجوع أو مراعاة كل الظروف أو الملابسات التي أحاطت به، و على هذا بنى "فيرث" تأكيده على دور السياق في فهم الكلام و بالتالي تتحدد: << الوظيفة الاجتماعية للغة>>(شهيد، 2012، صفحة 255).

يقول " ستيفن أولمن" و هو يؤكد على أهمية النظرية السياقية: << تمثل حجر الأساس في علم المعنى، و قد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن إنها أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي و مكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا كما أنها قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات>>(أولمان، 1985، صفحة 67)، و يقول أيضا في موضع آخر شارحا علاقة السياق بالنص عموما و بالكلمة خصوصا: << السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها أساسا ؛ التعبير عن العواطف و الانفعالات >>(أولمان، 1985، صفحة 63). ففي المقال الأول نلاحظ أن "أولمن" ينبهنا إلى أهمية النظرية السياقية من حيث كونها نظرية تبحث في المعنى الأساس أو لنقل المعاني الأساسية التي يهدف النص إلى الوصول إليها أو التعبير عنها و ذلك عن طريق أو بواسطة وحدات لغوية أو أدوات تعبيرية مختلفة، و أما في المقالة الثانية نجده يهتم كثيرا بالسياق باعتباره الإطار الحقيقي و الوحيد الذي تتحدد من خلاله معاني الكلمات المكونة لأي نص، فالسياق وحده هو الذي يضبط استعمال الكلمة أكان

استعمالها صرفا أم انفعاليا، و هنا تكمن أهمية السياق و تتحدد مكانته في فهم النص أو فهم معنى النص، و من المعلوم أن النظرية السياقية قد تميزت بكونها تهتم كثيرا بالسياق اللفظي اللغوي كما تولي عناية كبيرة للخصوصيات النحوية و الصرفية و كيفية استعمالاتها في ضبط المقام الذي ذكرت فيه، و إلى ذلك فهي نظرية تشترط التوافق المعنوي التام عند الرصف الأفقي للكلمات داخل النص الواحد كما تشترط أيضا عنصر المقبولية أي أن يكون اللفظ قابلا للتفسير المقنع و ذلك عندما يوظف داخل مجموعته اللغوية التي ورد فيها أو في إطار بعده المعجمي المعروف به.

ولا نغادر هذا المقام حتى نشير إلى أن أصحاب هذه النظرية قد قسموا السياق إلى << أربعة أنواع >>(شهيد، 2012، صفحة 261) علما بأن أي مفسر للنص أو لمعناه لا يمكنه الاستغناء عن واحد منها:

-السياق اللغوي.

-السياق العاطفي الانفعالي.

-السياق الموقفي أو المقامي.

-السياق الثقافي أو الاجتماعي.

و هكذا يمكننا القول أن السياق بمختلف أنواعه هو السبيل الأمثل و الأنجع لفهم النصوص و استكناه معانيها، كما يمكن به أن نحدد معنى الجملة و معنى الكلمة، و بهذا فقط تتجلى لنا أهمية هذه النظرية، فالسياق قادر على الذهاب بعيدا في توسيع معاني الكلم أو تحديدها، أو جعلها ذات معنى سطحي أو عميق، كما يمكن للسياق أن يمنح الكلمة أو يكسوها معنى عاديا صرفا أو إنفعاليا عاطفيا، فكلمة "السماء" مثلا إذا استعملت في جملة " سماء االبيت " عنينا بها سقف هو إذا استعملناها في جملة " الله رب السماء" كان معناها الفضاء الخارجي الذي يحيط بالأرض. و كلمة "الرجل" إذا قابلنناها بلفظ الحيوان كان معناها النوع الإنساني كله في حين إذا ما قوبلت بكلمة "امرأة" فعندها ستعني نصف النوع الإنساني. فالسياق وحده هو الكفيل بتعيين حدود الكلمات، إذ لا يمكن تفسيرها إلا من خلاله. دون أن ننسى أن للسياق دور رئيس في إماطة الغموض الذي قد يكتنف بعض الكلمات أحيانا في بعض النصوص، و يتجلى ذلك في كتب الشراح الذين يعتمدون كثيرا على استحضار المناسبات و الظروف و الأسيقة المناسبة أثناء شرحهم لمختلف النصوص الشعرية و

النثرية، و بهذا تتضح لنا جليا معالم العلاقة الوثيقة التي تربط بين النص و السياق أو السياق و النص تلك العلاقة التي طالما أكد عليها "فان دايك"(فان، دون سنة، صفحة 258) وسواه من زعماء هذه النظرية في مؤلفاتهم الكثيرة و المتنوعة.

و ننتقل الآن إلى الحديث عن معالم أو جذور النظرية السياقية في تراثنا العربي القديم في شقه النحوي باعتبارها نظرية لم تأت من العدم و لم تك وليدة الصدفة، بل هي كغيرها من النظريات في مختلف المجالات لا بد أن يكون لها خلفية تاريخية أو جذور متأصلة في الدرس القديم(أحمد، 1987، صفحة 28) بمختلف أبعاده و أشكاله و علينا نحن كباحثين الكشف عن تلك الجذور أو المعالم ذلك تحت سؤال كبير كنا قد طرحناه في بداية كلامنا هل للنظرية السياقية جذور في الدرس النحوي العربي القديم؟ تاركين التراث غير العربي إلى مقام آخر إن شاء الله رب العالمين. و للإجابة عن السؤال المطروح نقول نعم و بالفعل لا يمكن لأحد أن ينكر أن للنظرية السياقية أصول و جذور في تراثنا العربي القديم عامة و في الدرس النحوي خاصة، و هذا ما سنحاول معالجته في الأسطر الموالية.

2. النحو و السياق:

إذا كان النحو معروف عنه أنه: << العلم الذي يبحث فيه عن معرفة أحوال أواخر الكلمات من حيث الضبط العربي الصحيح سواء أكانت هذه الكلمات معربة أم مبنية >>(السيد، 1968، صفحة 10)، و كما هو معروف أيضا أنه تلك الأحوال التي تتعلق بالرفع و النصب و الجر و الجزم و أن لكل حال من تلك الأحوال علائم خاصة أصلية و فرعية ظاهرة و مقدرة، و قد أولاها النحاة عناية خاصة و اهتماما كبيرا في كتبهم و مؤلفاتهم، و ما ذلك إلا لأن هذه العلائم بها يتحدد أو هي التي تحدد دور الكلمة داخل الجملة أو النص أو السياق، و من هنا يمكن القول إن السياق هو الذي يحدد الحركة الإعرابية للكلمة، فالكلمة لا تعرب إلا إذا نظر إلى وضعها أو تأليفها في الكلام و لعل هذا هو السبب الذي جعل الكثير من الباحين يتجهون إلى توسيع مفهوم النحو فعرفوه بقولهم: << شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التآخي بينها و بين القرائن اللفظية في السياق >>(تمام، 1973، صفحة 16).

و بهذه المقولة يكون "تمام حسان" قد لخص النظرية النحوية و التفكير النحوي عند علمائنا االقدماء، هؤلاء النحاة الذين فهموا جيدا العلاقة بين الكلمة و التركيب الذي ورد فيه أي بين الكلمة و الجملة و بين الكلمة و السياق، فقد تحدثوا عن ذلك كثيرا حديثا علميا دقيقا و ذلك أثناء معالجتهم لجميع القضايا النحوية كقضايا الحذف و الذكر، التقديم و التأخير و الوصل و الفصل و التداخل و التجاور و العطف و الربط(عبد اللطيف، 2003، صفحة 32)، و غيرها من القضايا النحوية التي تمثل جوهر النحو العربي، وقد حاول لغويونا المعاصرون حصر بعض المعالم النحوية(خليل، 2007، صفحة 112)، التي

تتجلى فيها العلاقة الوثيقة بين النحو والسياق. و سنحاول في ما يلي ذكر بعضها في عبارات أو نقاط مختصرة ليأتي شرحها فيما بعد.

-مسألة تقسيم الجملة.

-ظاهرة الإعراب.

-الأدوات بين الإهمال و الإعمال.

أ- **مسألة تقسيم الجملة**: حينما قسم النحويون الجملة إلى اسمية و فعلية إنما كان اعتمادهم الكلي على وضعها في السياق أو مكانتها داخله، إذ لا يمكن لأحد أن يحدد نوع الجملة إلى أي قسم تنتمي انطلاقا من تحديد الكلمة الواحدة منفردة، بل يجب لذلك مراعاة التركيب الكلي أو الاطار العام الذي وردت فيه العبارة، يقول "ابن هشام الأنصاري" في تقسيم الجملة: << فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم، و هيهات العقيق و قائم الزيدان، عند من جوزه و هو الأخفش و الكوفيون و الفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد و ضرب اللص و كان زيد قائما و يقوم زيد و قم، و الظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ و أفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف و الجار و المجرور لا بالاستقرار المحذوف و لا مبتدأ مخبر عنه بهما >>(الأنصاري، 1969، صفحة 41)، و يعلل هذا التقسيم بقوله: << و المعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحوك: كيف جاء زيد؟ و من نحو (فأي آيات الله تنكرون) و من نحو (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و (خشعا أبصارهم يخرجون) فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأأخير و كذا الجملة في نحو "يا عبد الله" و نحو (و إن أحد من المشركين استجارك) و(الأنعام خلقها) و (الليل إذا يغشى) >>(الأنصاري، 1969، صفحة 45)' و يعلق أستاذنا "عبد النعيم خليل" على هذا

القول و أمثاله شارحا بقوله: << إن الدراسات النحوية القديمة قد اشتملت على كثير من الجوانب التركيبية البنيوية التي تعد غاية الدراسات النحوية التحليلية، و لا أدل على ذلك من اشتمالها على جل عناصر النظرية السياقية في الدراسات اللغوية المعاصرة>>(خليل، 2007، صفحة 112)، و بهذا يمكن التأكيد أن هناك علاقة وثيقة بين النحو والسياق فبمثل هذه النصوص لـ"سيبويه و الأنصاري والزمخشري و السيوطي" و غيرهم تكتسي هذه العلاقة وضوحا و جلاء إلى درجة لا يصح معها الإنكار أو التجاهل، أما فيما يتعلق بالرتبة بين العناصر السياقية، التي هي الكلمات على مستوى الجمل أو النصوص، فإن النحاة قد وضعوا الأسس و القواعد التي تحكم العلاقة بين عناصر الكلام و من بين هذه القواعد: << أن الفاعل لا يتقدم على المفعول، و الصلة لا تتقدم على الموصول. و الصفة لا تتقدم على الموصوف، و المضاف إليه لا يتقدم على المضاف و الاسم المجرور لا يتقدم على حرف الجر>>(خليل، 2007، صفحة 114)، إلى غير ذلك من نظائر هذه القضايا التي تجسد بحق تجذر البعد السياقي لدى هؤلاء النحاة.

و يضاف إلى ذلك جميع القواعد الضابطة والمحددة لمفهوم كل من المبتدأ والخبر ومتعلقاتهما، والحال و التمييز و غيرهما، ومختلف أدوات النسخ سواء أكانت أفعالا أو حروفا مشبهة بالأفعال من نحو كان و أخواتها أو أفعال المقاربة و الرجاء الشروع أو أن و أخواتها أو ظن و أخواتها، إذ لا يمكن لأحد أن يحدد عمل أو وظيفة أو دور أو طبيعة أي عنصر من هذه العناصر السابقة الذكر إلا إذا كان مطلعا على مكانه أو وضعيته داخل التركيب أو السياق الذي ورد فيه، و من ثم كان السياق هو المسؤول عن الوظيفة الإعرابية لأي كلمة.

ب- <u>ظاهرة الإعراب</u>:

لقد كان السياق هو بحق الموجه الفعلي لظاهرة الإعراب، التي تقتضي تحديد مواضع المفردات، و ما يتبعها من تقديم و تأخير و حذف و تقدير، و المؤكد أن هذا هو السبب الذي جعلهم يهتمون بالسياق مجبرين، فعكفوا في إطار النظرية النحوسياقية على دراسة العشرات من المسائل المنضوية تحت الموضوعات تلك، فمثلا لو التفتنا إلى مسألة الحذف لوجدنا نحاتنا درسوها و بحثوا فيها كثيرا لاعتبارات وجودها بقوة في اللغة العربية(الجرجاني، 1978، صفحة 64) فمن حذف للحرف إلى حذف للكلمة ثم حذف للجملة أو أكثر، كان واجبا على النحاة تحديد الأدوار النحوية للكلمات المفردة من خلال

حركاتها الإعرابية و لا يتحقق ذلك إلا عن طريق تقدير المحذوف، مهما كانت طبيعة هذا المحذوف، و لا تستقيم بحال عملية التقدير تلك إلا إذا روعي فيها السياق، و على ضوء هذا المعطى وجدنا النحاة يقدرون المحذوف دائما من خلال السياق أو بعد فهمهم للسياق، و ذلك حتى يتمكنوا من إعراب هذه الكلمة أو تلك، و لهذه الأسباب كثرت في كتبهم مسائل حذف المبتدأ أو حذف الخبر(الزمخشري، دون سنة، صفحة 223) أو حذف الفاعل أو حذف الفعل أو حذف الفضلات أو الأدوات العاملة و غير العاملة، فكل هذه المحذوفات تحتاج لإعرابها إلى تقدير و لا تقدر إلا إذا استدعي السياق، و من القضايا التي نوقشت كثيرا في الكتب النحوية قضية حذف الفعل، و من الذين تعرضوا لها نجد "سيبويه" الذي عقد لها بابا تحت عنوان هذا باب ما يضمر فيه المستعمل إظهاره بعد حرف، قوله: << الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير و إن شرا فشر و المرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر و إن سيفا فسيف و إن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرا فخنجر، و إن كان شرا فشر و من العرب من يقول: إن خنجرا فخنجرا و إن خيرا فخيرا و إن شرا فشرا، كأنه قال إن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا..... و يقال: هذا و لا زعماتك أي و لا أتوهم زعماتك و من ذلك قول الشاعر و هو ذي الرمة و ذكر الديار و المنازل:

ديار مية إذ مي مساعفة و لا يرى مثلها عرب و لا عجم

كأنه قال أذكر ديار مية و لكنه لا يذكر "أذكر" لكثرة ذلك في كلامهم و استعمالهم إياه و لما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، و من ذلك قول العرب: "كليهما و تمرا" فذا مثل قد كثر في كلامهم و استعمل و ترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال اعطني كليهما و تمرا و من ذلك قولهم " كل شيء و لا هذا " و "كل شيء و لا شتيمة حر" أي ائت كل شيء و لا ترتكب شتيمة حر فحذف لكثرة استعمالهم إياه>>(سيبويه، 1983، صفحة 258).

كما نجد "الزجاج" في "إعراب القرآن" قد تحدث عن موضوع حذف الجملة و وجوب تقديرها عند الإعراب، و لا يتحقق التقدير أو يستقيم إلا باستحضار السياق، يقول: << و من حذف الجملة قوله تعالى: (فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت) أي فضرب فانفجرت نظيره في الأعراف و الشعراء فضرب فانبجست فضرب فانفلق.

و من ذلك قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ و لا عاد) أي فمن اضطر فأكل و هو في صلة من..... و مثله (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) أي فينظرون فدية و مثله (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) من صيام أي حلق ففدية..... و من ذلك قوله تعالى: (كتب عليكم الصيام..... أياما معدودات) تقديره صوموا أياما معدودات لأن قوله تعالى: (كتب عليكم الصيام) يدل عليه و لا ينصب بالصيام لأن الصيام مصدر فلا يفصل بينه و بين أيام بالكاف المنصوبة بكتب لأن التقدير كتب عليكم الصيام كتابة مثل كتابته على الذين من قبلكم، مثل هذه الآية قوله تعالى: (لا تعبدون إلا الله و بالوالدين إحسانا) و التقدير وأحسنوا بالوالدين إحسانا فاضمروا وأحسنوا لأن المصدر يدل عليه، و قوله تعالى: (و قولوا للناس حسنا)، ومنه قوله تعالى: (فإن خفتم فرجالا)، أي فصلوا رجالا>>(الزجاج، 1986، صفحة 13)

فأنت تلاحظ معي في هذه النماذج و غيرها من تلك التي انتشرت في كتب النحو كثيرا أنه يستحيل معالجتها إعرابيا إلا بحسن تقدير المحذوف، و هو تقدير سياقي لا يصح إلا إذا أحاط المقدر بالعبارة و وعاها وعيا جيدا، بل نجد أنه في كثير من الأحيان كان النحاة ينادون و يلحون على ضرورة استحضار لا الجملة فحسب بل النص ككل أو ربما الكتاب ككلو ذلك لتحقيق إعراب مفردة ما أو عبارة ما، انطلاقا من قناعتهم بأن الجمل يفسر بعضها البعض و كذلك النصوص و في ذلك يقول "ألمن": << إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات و الجمل الحقيقية السابقة و اللاحقة فحسب بل و القطعة كلها و الكتاب كله>>(أولمان، 1985، صفحة 55).

و إذا كان "أولمن" قد أكد تنظيرا على حاجة الأسيقة –جملا و نصوصا– بعضها إلى بعض في تحقيق وضوح المعنى و بالتالي تحقيق إعراب الكلمات عن طريق التقدير فإن ذلك الأمر قد فعله علماؤنا و نحاتنا تطبيقا، حيث انتشر في كتبهم كثيرا، فمثل هذا الصنيع منتشر جدا بصفة واسعة في تراثنا اللغوي العربي القديم، الأمر الذي يدلل على أن علماءنا لم يغفلوا يوما أهمية دور السياق في دراساتهم اللغوية أو النحوية. فالناظر مثلا في كتب إعراب القرآن، يجد أن نحاتنا إذا استعصى عليهم إعراب أية كلمة أو عبارة أو جملة يلجأؤون إلى النظر إلى السياق الكلي الذي وردت فيه، بل تعدوا ذلك إلى استحضار سبب نزول هذه الآية أو تلك الصورة، كما كانوا أحيانا يقارنون و يقابلون السياق بالسياق المشابه

أو النص بالنص أو العبارة بالعبارة، عسى ذلك يسهل عليهم تقدير المحذوف و تحديد المذكور و بالتالي يمكنهم ذلك من تحديد الوظيفة النحوية للكلمة أو الجملة التي هم بصدد إعرابها.

و من هؤلاء النحاة الذين برعوا في هذا المقام نذكر "العكبري" صاحب كتاب "التبيان في علوم القرآن"، يقول و هو يشرع في إعراب سورة (النور)، الآية: (سورة أنزلناها و فرضناها و أنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون)، يقول "العكبري" في إعراب ذلك: << قوله تعالى: (سورة)، بالرفع على تقدير: هذه سورة، أو مما يتلى عليك سورة. و لا يكون سورة مبتدأ ؛ لأنها نكرة. و قرئ بالنصب على تقدير: أنزلنا سورة. و يجوز النصب على تقدير: اذكر سورة، فيكون موضع (أنزلناها) نصبا >>(العكبري، 2005، صفحة 242).

و يقول في موضع آخر: قوله تعالى: << (الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة و لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله)، قوله تعالى: (الزانية و الزاني): في رفعه وجهان ؛ أحدهما: هو مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: وفيما يتلى عليك الزانية و الزاني ؛ فعلى هذا: (فاجلدوا): مستأنف. و الثاني: الخبر (فاجلدوا) ؛ و قد قرئ بالنصب بفعل دل عليه (فاجلدوا)و قد استوفينا ذلك في قوله تعالى: (و اللذان يأتيانها منكم) الآية 16 من سورة النساء >>(العكبري، 2005، صفحة 243).

وعلى هذا النحو كان منهج "العكبري" و سواه من النحاة الذين تصدوا لإعراب القرآن في استحضار السياق الخاص و العام و ذلك عند تقدير المحذوف أو تحديد المذكور و ما ذلك إلا لقناعتهم القوية بما يقوم به استحضار السياق من تيسير و تسهيل للإعراب.

ج- <u>الأدوات بين الإهمال و الإعمال</u>:

و قد تجلت أيضا عناية النحويين السابقين بالسياق في مسألة مهمة تتعلق ببعض الأدوات اللغوية التي قد تكون في سياق ما عاملة، أي لها وظيفة نحوية من رفع و نصب و جر و جزمكما قد تكون في سياق آخر مهملة غير عاملة، أي ليس لها محل من الإعراب، فالمرء لا يمكنه أن يحدد وظيفة هذه الأداة أو تلك و هل هي عاملة أو غير عاملة إلا بوضعها في سياق ما، أو بالنظر إليها كجزء أو كوحدة من السياق الذي وردت فيه، فالسياق وحده هو الذي يبين و يحدد أعملت تلك الأداة أم لم تعمل، و قد غصت كتب النحو القديمة بتفاصيل هذه المسألة حتى أنك لا تكاد تقرأ كتابا نحويا إلا و تجد صاحبه قد عقد لها بابا أو

أبوابا، أو قد تجدها موزعة دونما عنوان أو من غير تبويب، و سنكتفي في هذا المقام بذكر بعض الشواهد دون أن نستطرد:

– **كان:** فعل ماضي ناقص، تنسخ الجملة الاسمية فترفع المبتدأ و يسمى اسمها، و تنصب الخبر و يسمى خبرها، كان الجو صحوا، فهي هنا عاملة، غير أنها قد تأتي في موضع آخر غير عاملة فلا ترفع و لا تنصب، بل تكون زائدة في الكلام، و تعرب فعل ماض لا محل له من الإعراب، و لا يتحدد ذلك إلا من خلال السياق، و تكون "كان" مهملة في مواضع كثيرة خاصة إذا جاءت بين "ما التعجبية" و خبرها "أفعل"، يقول "سيبويه": << ما كان أحسن زيدا فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى >>(سيبويه، 1983، صفحة 73)، فكان هنا مهملة جيء بها للدلالة على الزمن الماضي فحسب.

– **ما:** هي من أدوات النفي، تعمل عمل "كان"، فهي حرف من الحروف الأربعة المشبهة بليس " لا، لات، إن، ما"، كلها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها و تنصب الخبر و يسمى خبر هاما محمد إلا رسولا، غير أن هذه الأداة "ما" قد تأتي أحيانا مهملة لا رافعة و لا ناصبة والسياق وحده هو الذي يوضح ذلك أو يحدده، يقول صاحب "المغني": << تكون نافية إن دخلت على الجملة، أعملها الحجازيون و التهاميون و النجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو (ما هذا بشرا)، (ما هن أمهاتهم)، و عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية، و ندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بـ لا كقوله:

و ما بأس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها

و إن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو (و ما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله) فأما (و ما تنفقوا من خير فلأنفسكم) (وما تنفقوا من خير يوف إليكم)، فما فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى و الجزم في الثانية، و إن نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال، و رد عليهم ابن مالك بنحو (قل ما يكون لي أن أبدله)، و أجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه >>(الأنصاري، 1969، صفحة 333)وللوصول إلى حقيقة "ما" أكانت عملت أم لم تعمل في هذا الموضع أو ذاك، يجب علينا استحضار السياق الذي وردت فيه، و قراءته قراءة جيدة، فذلك من شأنه تحديد معنى الأداة "ما" و إعرابها بصفة صحيحة.

– **إذن:** هي أيضا من الأدوات التي يمكن الاستشهاد بها في هذا المقام، و يغلب القول أنها مركبة من إذ و إن، و معلوم أنها للجزاء ناصبة تنصب الفعل المضارع، نحو

"آتيك، إذن أكرمك" فالفعل أكرمك، فعل مضارع منصوب(الأنصاري، 1969، صفحة 29)، و يشترط في عملها، ألا يكون بينها و بين معمولها أي فاصل، و تأتي الأداة "إذن" مهملة إذا وجد هذا الفاصل، و نحو ذلك، إذا وقعت بين الفعل و بين ما أسماه "سيبويه" ما اعتمد عليه الفعل، يقول: << و اعلم أن إذن إذا وقعت بين الفعل و بين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب، أرى إذا كانت بين الفعل و الاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهبا و كما لا تعمل في قولك: كان أرى زيد ذاهبا و كما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهب فإذن لا تصل في ذا الموضع أن تنصب كما لا تصل أرى هنا أن تنصب>>(سيبويه، 1983، صفحة 73).

بالإضافة إلى ذلك، فالأداة "إذن" لا تنصب في مواضع كثيرة منها إذا وقعت بين المبتدأ و الخبر، و ذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلا ملغاة، و كذلك تلغى إذا وقعت بين القسم و جوابه، و من ذلك أيضا والله إذن لا أفعل من قبل "أن أفعل" معتمد على اليمين و إذن لغو، و كذا إذا وقعت بين الشرط و جوابه، و من ذلك أيضا قولك إن تأتني إذن آتك لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل "إذن"(سيبويه، 1983، صفحة 153). ونحن لا نتبين أجاءت الأداة عاملة أم غير عاملة، إلا بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه.

– **إلا**: و إلى جانب ما سبق نذكر الأداة "إلا" التي تستعمل للاستثناء، فمستثناها يأتي دائما منصوبا، تشبيها له بالمفعول به، على نية إقامة الأداة مقام الفعل أستثني كما يقول "سيبويه"(سيبويه، 1983، صفحة 83) وشرط عملها أن يكون الكلام تاما موجبا، سواء أكان المستثنى متأخرا بعد المستثنى منه، أم متقدما عليه، و سواء أكان متصلا أم منقطعا فمتى تحقق الشرط كان النصب واجبا، و عند الإعراب تعرب "إلا" حرف استثناء، و منصوبها مستثنى منصوب، من نحو:

امتلأت الجداول **إلا** جدولا كبيرا.

فتحت الأبواب **إلا** بابا واحدا.

فالجدول و الباب كلاهما يعرب مستثنى منصوب. و أداة استثنائه "إلا"(سيبويه، 1983، صفحة 85)، كما قد تستعمل كحرف عطف، تمنح المستثنى حكم المستثنى منه بشرط أن يكون الكلام تاما غير موجبو في هذه الحال يعرب المستثنى بدلا من نحو:

ما تخلف السباقون إلا واحد، و يجوز واحدا، فواحد بالضم يعرب بدل مرفوع، و واحدا بالنصب يعرب مستثنى منصوب، تشبيها له بالمفعول به، فكلا الإعرابين جائز (الأنصاري، 1969، صفحة 87).

و قد تأت الأداة "إلا" زائدة في الكلام(حسن، دون سنة، صفحة 879)' مهملة غير ناصبة، و هي في هذه الحال تعرب أداة لا محل لها من الإعراب، يقول صاحب "النحو الوافي" في ذلك: << أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون مفرغا، و هذه الصورة لا تعد من صور الاستثناء لعدم وجود المستثنى منه، لهذا تعرب "إلا" ملغاة، و يعرب ما بعدها فاعلا، أو مبتدأ، أو مفعولا أو خبرا، أو غير ذلك على حسب السياق..... فكأن كلمة "إلا" غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية فقط، دون المعنوية، و يسمون الكلام: مفرغا: لأن ما قبل "إلا" تفرغ للعمل الإعرابي فيما بعدها، و لم يشتغل بالعمل في غيره. و من الأمثلة:

ما أخطأ إلا واحد متسرع.

ما سمعت إلا بلبلا صداحا.

و أصل الكلام:

ما أخطأ المتكلمون إلا واحدا متسرعا.

ما سمعت طيورا مغردة إلا بلبلا صداحا.....>>(حسن، دون سنة، صفحة 881).

و على هذا فإن الأداة "إلا" تنصب مستثناها في كل الأحوال، فهذا هو عملها الأصلي و قد تأت كحرف عطف فيعرب المستثنى بدلا و يأخذ الحركة الإعرابية التي اشتمل عليها المستثنى منه، كما قد تأتي مهملة لا محل لها من الإعراب و هناك من رأى أنها قد تأت أيضا صفة أحيانا في مقام "غير"(الأنصاري، 1969، صفحة 88). و قد أوضحنا ذلك سابقا، و لا يتحدد ذلك أو يتضح إلا إذا نظرنا إليها من خلال السياق الذي وردت فيه، إذ بالسياق فقط نتبين إعمال الأداة "إلا" من إهمالها.

3. خاتمة

إن الناظر في هذه المسائل التي عالجناها في هذا المقام و تلك التي غصت بها كتب النحو من تحديد للوظائف النحوية للكلمات، و تقسيم للجمل و ضبط للأدوات متى تكون عاملة و متى تكون غير عاملة و غيرها من المسائل و ما يتبع ذلك من ذكر و حذف

و إثبات و نفي وتقديم وتأخير، إن الناظر في كل هذه القضايا يتبين أنه لا يمكن الفصل فيها إلا من خلال السياق، إذ لا يمكن فهم معنى الكلمة و بالتالي تحليلها و إعرابها إلا إذا انتظمت مع غيرها في نظام تركيبي أوفي سياق معين، و قد انتبه إلى ذلك علماؤنا من قبل، يقول "عبد القاهر الجرجاني": << و اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه و أصوله و مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها..... و ذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب و فروعه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق و زيد ينطلق و ينطلق زيد ومنطلق زيد و زيد المنطلق والمنطلق زيد و زيد هو المنطلق و زيد هو منطلق >>(الجرجاني، 1978، صفحة 64).

إن كلام "الجرجاني" كلام مهم، فهو يدل بصفة قطعية على شدة ارتباط النحو بالسياق أو السياق بالنحو، فإذا كان السياق يحتاج في بنائهه الداخلي و تنظيم وحداته و مفرداته ترتيبا و تركيبا إلى قواعد النحو، فإن النحو يحتاج أيضا في تحليله و تأصيله و ضبط أثره و شرحه إلى السياق، و من ثم تتجلى للعيان أهمية السياق و ضرورة استدعائه و استحضاره عند كل دراسة نحوية، و قد تفطن نحاتنا القدماء لهذا الأمر، فأولوا السياق عناية خاصة في كل المسائل النحوية التي بحثوها في مؤلفاتهم، كل ذلك جعلنا نتأكد و نؤكد أن للنظرية السياقية جذورا و معالم في تراثنا النحوي القديم، وأن ثنائية النحو و السياق لا يمكن إنكارها أو تجاهلها أبدا.

4. المصادر و المراجع :

1. *ابن هشام جمال الدين الأنصاري. (1969). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . دون بلد.*
2. *أبو البقاء عبد الله الحسين العكبري. (2005). التبيان في علوم القرآن. بيروت لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر.*
3. *أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري. (دون سنة). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت لبنان: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.*
4. *أبو بشر عمر بن قنبر سيبويه. (1983). الكتاب. الرياض السعودية: دار الرفاعي.*
5. *أحمد مختار عمر. (1988). علم الدلالة. القاهرة مصر: دار الكتب.*
6. *الباقلاني محمد بن الطيب. (1994). إعجاز القرآن. بيروت لبنان: دار إحياء العلوم.*
7. *الزجاج. (1986). إعراب القرآن. بيروت لبنان: دار الكتاب اللبناني.*

8. العلوي أحمد. (1987). من تماثيل الأحجار و الأنظار، بحث في أركيولوجيا المعرفة اللسانية. جريدة المحور الثقافي ، 7، 1.
9. المهدي إبراهيم الغويل. (2011). السياق وأثره في المعنى دراسة أسلوبية. بنغازي ليبيا: أكاديمية الفكر الجماهيري.
10. أمين علي السيد. (1968). دراسات في علم النحو. مصر: دار المعارف.
11. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور. (1990). لسان العرب. بيروت لبنان: دار صادر.
12. حسان تمام. (1973). اللغة العربية، معناها ومبناها. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. دايك فان. (دون سنة). النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي. الدار البيضاء المغرب: افريقيا الشرق.
14. ستيفن أولمان. (1985). دور الكلمة في اللغة. بيروت لبنان: مكتبة الشباب .
15. صبحي الصالح. (1995). دراسات في فقه اللغة. القاهرة مصر: عالم الكتب.
16. عباس حسن. (دون سنة). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. القاهرة.
17. عبد القاهر بن عبد الرحمان محمد الجرجاني. (1978). دلائل الإعجاز في علم المعاني. بيروت لبنان: دار المعرفة.
18. عبد النعيم خليل. (2007). نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية. مصر الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
19. علاء عبد الأمير شهيد. (2012). الدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن. العراق: مؤسسة دار الصادق الثقافية.
20. محمد حماسة عبد اللطيف. (2003). بناء الجملة العربية. القاهرة مصر: دار غريب للطباعة.
21. مختار أحمد عمر. (1993). علم الدلالة. القاهرة: عالم الكتب .
22. M A Halliday و Hassan Ruquaya .(1989) .context and text . oxford: Oxford University press.